



دليل وبرنامج عمل الندوة العلمية حول

آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان

التجربة والمعطيات

التي تقام بالتعاون ما بين

ادارة حقوق الإنسان و اللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان وزارة الداخلية

بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الإنسان

11/نوفمبر/2019م

جاء تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم الأميري رقم (38) لسنة 2002، في إطار حرص قطر على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوفير الضمانات الازمة لاحترامها وتمكين الأفراد والمجتمع من التمتع بها وممارستها، في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها البلاد منذ تسلم الأمير الوالد مقاليد السلطة في العام 1995م.

ولقد حققت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهي هيئة عليا مستقلة معنية بمتابعة ضمان مختلف صنوف الحقوق والحريات الفردية وال العامة على الصعيد الوطني ، جملة مميزة كماً ونوعاً من المنجزات وذلك في إطار ممارستها لاختصاصاتها وفقاً لمبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عموماً فإن هذه الاختصاصات انما تمارس في مجالات تشمل (تقديم الاستشارات إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وموائمة التشريعات الوطنية مع المحايير الدولية لحقوق الإنسان ، ونشر الوعي الحقوقي على أوسع نطاق ممكن ، والاضطلاع بمهام الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان ، ورصد وتقدير الأداء الحكومي في مجالات حقوق الإنسان ، وإرساء الشراكات المحلية والإقليمية والدولية لخدمة أهدافها) .

وبفعل تراكم خبراتها ورسوخ تجربتها وتأكيد استقلاليتها وحريتها في الأداء، في مناخ سياسي منفتح وبما يتوافق مع مبادئ باريس آنفة الذكر فقد أسمهم ذلك في حصول اللجنة لمرتين متتاليتين على الاعتماد من الدرجة (أ) من قبل التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI).

وهكذا فإن اعتبار (11 نوفمبر) من كل عام التاريخ الذي صدر فيه المرسوم الأميري بتأسيس اللجنة (يوماً وطنياً لحقوق الإنسان)، إنما جاء اقراراً من قبل الدولة بدور اللجنة الفاعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ولسمعة قطر في مواجهة المجتمع الدولي، وتأكيداً لحقيقة أن ترقية حقوق الإنسان بات خياراً استراتيجياً للدولة وجزءاً من خطة إصلاحها الشامل على الأصعدة كافة (سياسية، أو قانونية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية).

وعلى صعيد متصل فإن إنشاء إدارة حقوق إنسان بوزارة الداخلية بموجب القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2005 إنما جاء في سياق هذه التحولات التي جسدت الاهتمام الوطني بحقوق الإنسان، آلية مؤسسية حكومية متقدمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات عمل وزارة الداخلية وذلك عبر اتجاهات عملها (الخدمية، والقانونية، والرقابية،

والتوعوية، والاجتماعية والإنسانية، وعلى مستوى الشراكات مع الجهات المحلية والإقليمية الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وإذ اعتمدت إدارة حقوق الإنسان منذ العام 2006 استراتيجية عمل لترجمة اختصاصاتها إلى حيز الواقع الملموس، وحققت جملة واسعة من الإنجازات على أصعدة (التدريب، والبحث العلمي، والعمل القانوني، والمساهمة في الجهد الوطني العام في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء آلية لرصد وتقديم أوضاع حقوق الإنسان للمحبوبين والمحتجزين وغيرها) فقد حصلت على شهادة المعاصفة القياسية الدولية الآيزو (9001-2008) وذلك بتاريخ 16/08/2010م.

وإذ تعد إدارة حقوق الإنسان جزءاً من المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، فهي في هذا السياق إنما تعد شريكاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان قدر صلة الأمر بعمل وزارة الداخلية حيث تجلت هذه الشراكة في العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك لعل أهمها:

- **القضايا المتعلقة بالأدوات التشريعية الخاصة بعمل وزارة الداخلية (قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وقانون تنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية، وقانون الجنسية وغيرها).**
- **التعليق على مشروعات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان وإبداء الرأي في الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان.**

ناهيك عن عضوية مدير إدارة حقوق الإنسان في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلاً عن وزارة الداخلية واسهامه في مناقشة حالة حقوق الإنسان على مستوى الدولة بوجه عام، وعلى صعيد وزارة الداخلية بنحو خاص.

جدير بالذكر ان واقع هذه الشراكة قد تم توثيقه وتنظيمه عبر إطار فني للتعاون، تم ابرامه بتاريخ 18 مارس / 2018 حيث شمل أوجهاً متعددة للعمل المشترك في مجالات مهمة من قبيل (تبادل الإصدارات والخبرات والإنتاج المعرفي، وتمكين الجمهور من التعلم، والتوعية وبناء القدرات، والانفتاح على الجهات الإقليمية والدولية وغيرها).

علماً بأن هذا العام قد شهد أنشطة علمية وتوعوية مشتركة للطرفين بمناسبتـي يوم المرأة العالمي والـيـوم العربي لـحقوق الإنسان، وـمـشارـكـات لـمـنـتـسـبـي الإـدـارـةـ والـلـجـنـةـ فيما يـقـيمـهـ كلـ منـهـماـ منـ وـرـشـ تـدـريـبـيـةـ وـنـدوـاتـ عـلـمـيـةـ.

وعلى صعيد متصل تقام بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الإنسان (11 نوفمبر 2019) الندوة العلمية حول (**آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان.. التجربة والمعطيات**) بمشاركة واسعة من ضباط الشرطة وممثلين عن الجهات المعنية في الدولة.

حيث يكتسي هذا الموضوع أهميته للاعتبارات التالية:

1. ان **آليات الحماية** هي جزء أساس من المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، ذلك ان ما تنسه الدولة من تشريعات ناظمة لحقوق الإنسان أو تصادق عليه من اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، تظل مكشوفة أمام هدرها أو الانتهاص منها، في حال بقيت من دون **آليات** تضمن احترامها وتحميها في مواجهة تصرفات السلطات العامة، أو المؤسسات الخاصة، أو الجماعات، أو الأفراد.
2. ان ثقافة حقوق الإنسان لا تقف عند حدود معرفة الحقوق والصكوك الدولية الخاصة بها، والتشريعات الوطنية الناظمة لها، وإنما تتجاوز ذلك إلى الوعي بضرورة احترامها والدفاع عنها، وإخضاع حالات انتهاكها للمسؤولية القانونية والأدبية والأخلاقية، وهو وعي يشمل السلطات والمجتمع والأفراد وفي مقدمتهم الموظفون المكلفوون بإنفاذ القانون وإقامة العدل.
3. ان تحقيق الحماية في مجال حقوق الإنسان إنما يتطلب إلى جانب الأدوات التشريعية، **آليات الانتصاف القضائية**، **آليات وأدوات تقنية وفنية** في مجالات الرصد والمراقبة والتقويم وقدرات وطنية مؤهلة للنهوض بها، مما تدعوه الحاجة الماسة معه لتعزيز هذه القدرات عبر دعم أممي متخصص.

وفي هذا السياق فإنه يغدو ملائماً التنويه بدور إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية ، في كسب دعم الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان (الدودة) ، هذا بجانب الجهد التنسيقي للإدارة المذكورة مع كل الجهات المختصة في الدولة في إعداد القارier الوطنية المتعلقة بتنفيذ أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان المصادق عليها ، وكذا تقرير الاستعراض الشامل عن حالة حقوق الإنسان في الدولة وتقديمها إلى **آليات الرقابة التعاهدية** ومجلس حقوق الإنسان ، في المنظمة العالمية .

أولاً / هدف الندوة: يستهدف هذا النشاط وضع المشاركين في الندوة على بينة من مغزى وفلسفة (**الحماية**) وآلياتها وأدواتها في سياق الأداء الوطني في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً / أهمية الندوة: إلى جانب الاعتبارات المنوه عنها آنفأً، يأتي انعقاد الندوة:

- ملبياً للأهداف المشتركة لكل من إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن.
- واستجابة للبند الخامس من الإطار الفني للتعاون المبرم ما بين الطرفين والمتصل بالإنتاج المعرفي وشئون التوعية والبند العاشر الخاص / بالاسهام المشترك في مناسبات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية.
- ولأن هذا الحدث إنما يأتي بمناسبة الاحتفالات باليوم الوطني لحقوق الإنسان (11 نوفمبر 2019).

ثالثاً / المحاور الموضوعية للندوة:

- مكانة آليات الحماية في سياق الأداء الوطني في مجال حقوق الإنسان.
- واقع تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان.
- واقع التجربة الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان (إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.. نموذجاً).
- واقع التعامل الوطني مع آليات الرقابة الأمممية وانعكاساتها الإيجابية على حماية حقوق الإنسان وترقيتها على الصعيد الوطني.
- المنظور العالمي لآليات الحماية، أهميتها وتعزيز القدرات الوطنية في إطارها (مع إشارة خاصة للدعم العالمي في هذا المجال وبخاصة من قبل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان - الدوحة).

رابعاً / المشاركون في الندوة: يواقع (70) مشاركاً من منتسبي وزارة الداخلية (ضباط وأخصائيات وباحثات)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلين عن الجهات المعنية في الدولة (وزارة الخارجية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية، والنيابة العامة، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ووزارة العدل وغيرها).

خامساً / تاريخ ومكان عقد الندوة: تعقد الندوة في فندق ماندارين / قاعة جومان بتاريخ 11 نوفمبر 2019م.

سادساً / الهيئة المنظمة:

من إدارة حقوق الإنسان / وزارة الداخلية:

- د. أسامة ثابت الألوسي .. استشاري حقوق الإنسان في الادارة.
- اخصائية قانونية أولى وضحة عيسى العاضيد .. رئيس المكتب الفني.

من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان :

- الاخصائية عائشة الحنراط .. إدارة التوعية والتحقيق.
- الاخصائي حمد الحسن .. إدارة التوعية والتحقيق.